

## بيان مشترك - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 12/7171/2023

التاريخ: 6 سبتمبر 2023

# مصر: منظمات حقوقية تطالب بالإفراج العاجل عن الناشط محمد عادل

تستنكر المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه [الحكم الصادر](#) بالحبس 4 سنوات بحق الناشط السياسي والمتحدث السابق لحركة [شباب 6 أبريل](#) محمد عادل عقب 5 أعوام من حبسه احتياطيًا، وذلك في قضية تتصل بممارسة حرية التعبير السلمي. وتقول المنظمات بأن هذا الحكم يبرهن استهداف السلطات المصرية بما فيها السلطة القضائية في توجيه اتهامات كيدية بحق النشطاء السياسيين ومحاكمتهم محاكمة غير عادلة، لعقابهم على نشاطهم السلمي، وذلك بالرغم من المبادرات الرئاسية والتصريحات الحكومية التي تحاول الإيحاء بأن ثمة تحسن حالة حقوق الإنسان في مصر. كما تطالب المنظمات بسرعة الإفراج الفوري عن محمد عادل ومعتقلي الرأي في مصر.

ففي 2 سبتمبر/أيلول الجاري؛ أصدرت محكمة جناح أجا بالمنصورة، حكمها على عادل بالسجن لمدة 4 أعوام في القضية رقم 2981 لسنة 2023 جناح أجا بعد اتهامه بنشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي، قضى منهم عامين وسبعة أشهر في الحبس سابقًا، ليظل أمامه سنة وخمسة أشهر متبقية في عقوبته، فضلًا عن إمكانية استمرار احتجازه في قضايا أخرى عقب انتهاء مدة العقوبة.

فمنذ إلقاء [القبض](#) عليه في يونيو/حزيران 2018، من داخل قسم شرطة أجا أثناء قضائه عقوبة المراقبة الشرطية على ذمة قضية سابقة، تعرض محمد عادل لمحاكمة غير عادلة أبرزها؛ الحبس المطول من خلال حبسه على ذمة 3 قضايا بتهم مماثلة، بما فيها الانضمام لجماعة غير قانونية ونشر أخبار كاذبة في مخالفة للحد الأقصى للحبس الاحتياطي والاستخفاف بضمانات المحاكمة العادلة.

فسبق وتم اتهامه ببلاغ كيدي من أحد المواطنين في القضية رقم 5606 لسنة 2018 إداري أجا باتهامات الانضمام لجماعة على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة في المنصورة، ثم واجه عادل مرة أخرى بعد ذلك بأيام اتهامات مماثلة في القضية رقم 4118 لسنة 2018 في شربين، وفي عام 2020، فوجيء عادل بإحضاره لنيابة أمن الدولة والتي وجهت له [اتهامات](#) جديدة في القضية رقم 467 لسنة 2020 حصر أمن دولة باتهامات مماثلة تقريبًا للاتهامات السابقة. جدير بالذكر بأن عادل تم سجنه ظلماً مع نشطاء آخرين نهاية عام 2013 ولمدة ثلاث سنوات حتى مطلع عام [2017](#) بتهم تتعلق بالاحتجاجات غير المرخصة، بناءً على قانون حظر التظاهر المسيء، ولم يمض عام ونصف على إطلاق سراحه قبل أن تقوم السلطات بالقبض عليه مجددًا.

المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه تجدد مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن محمد عادل ووقف الانتهاكات ضد الأشخاص على خلفية تعبيرهم عن رأيهم أو ممارستهم حقوقهم المنصوص عليها دستوريًا، وتؤكد المنظمات بأن استمرار اعتقاله لا يشكل انتهاكًا لحقوقه فحسب، بل يعد دليلًا إضافيًا على استمرار تقويض سيادة القانون؛ والخصومة الشخصية والسياسية مع النشطاء، ولو كان نشاطهم المغضوب عليه منذ 10 أعوام أو يزيد. تدعو أيضًا المنظمات الموقعة السلطات المصرية إلى وقف أعمال القمع والاضطهاد السياسي ضد النشطاء والمعارضين السياسيين في مصر، ومن بينهم مؤخرًا الناشر والمعارض [هشام قاسم](#)، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

### المنظمات الموقعة:

- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- الأورومتوسطية للحقوق
- التحرير لسياسات الشرق الأوسط
- التنسيق المصرية للحقوق والحريات
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
- الديمقراطية الآن للعالم العربي
- اللجنة الدولية للحقوقيين
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

- المنبر المصري لحقوق الانسان
- ايجيت وايد
- أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
- سيفيكوس
- فيرسكوير
- لجنة العدالة
- مبادرة الحرية
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
- مركز النديم
- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
- منّا لحقوق الانسان
- منصة اللاجئين في مصر
- منظمة العفو الدولية
- منظمة القلم
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- مؤسسة سيناء لحقوق الانسان
- نساء من أجل العدالة
- هيومن رايتس ووتش
- هيومينا لحقوق الانسان والمشاركة المدنية